جمهوريـــة مصـــر العربيـــة
معهد التخطيط القومي
دبلوم ١٩٩٧

الإقتصاد الموريتاني من خلال نموذج توازني عام

بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا

في التخطيط والتنمية

إعداد
يربا سيدى محمد حمزه

إشراف
الأستاذة الدكتورة/ فتحية زغلول
مستشار بمركز الأساليب التخطيطية
معهد التخطيط القومى

ديسمبر ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربّي زدْنِي عِلْمًا»

«يظن معظم الناس أن حالة السعادة تكمن فى كون الشئ كبيراً، ولكنهم لو كانوا على حق، فليست لديهم الفكرة عن ماهية حالة الكبر أو الصغر.. بالنسبة لحجم الحالات فهناك حدٌ كما هو للأشياء الأخرى،...»

أرسطو ٣٢٢.ق.م

«عندما تشرع فى إنشاء برج. ففى العادة لا تجلس أولاً وتقدر تكاليفه وتسأل نفسك هل لديك الكفاية من الموارد لإنهاء المشروع..»

لوك- ١٤: ٢٨

دونلا.هـ. ميدوز وآخرون. حدود النمو، ١١١-٣١

إهـــــــــداء

إلى من دفعوا فاتورة الإصـلاح الإقتصـادى ولم يستكينوا فأجروا من الكفاح والكدح نهـر حياتهم ..

شكر وتقدير

لايسعنى وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث إلا أن أسدى جزيل الشكر وعظيم التقدير ووافر الإمتنان **للأستاذة الفاضلة الدكتورة /فتحية زغلول** التى بدونها لما خرج هذا البحث على ماهو عليه.

كما أشكر **الأستاذة الفاضلة الدكتورة /ماجدة إبراهيم سيد فرج** على قبولها لمناقشة هذا البحث والتى أفدت منها الكثير هذا فضلاً عن ماتلقيته علي يديها إبان دراستى فى مجموعة الأساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومي فلها منى أن أجدد لها الشكر ثانيا.

ولا يفوتنى أن أتقدم بالشكر لكافة العاملين بمعهد التخطيط القومي على حسن تعاملهم معى وأخص ذكراً الأساتذة الأفاضل بمركز الأساليب التخطيطة والعاملين بمركز التدريب.

وأخيراً أشكر كل من ساعد من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث وأخص الصديق **الأستاذ /مختار ولد الجيلاني** على ما قدمه لى خلال فترة مقامى معه طوال فترة البحث.

يربا سيدى محمد حمزة

المقدمه

لقد سيطر موضوع التوازن العام على الفكر الإقتصادى منذ تبلوره كعلم على يد التقليديين. ذلك أن الهدف الرئيسى لعلم الإقتصاد هو تمكين الإنسان من السيطره على القوانين التى تحكم الظواهر الإقتصاديه. ومن هنا كان لابد من وجود مرآة تعكس حالة تعادل أو اختلال القوى المتضادة لتلك الظواهر.

إلا أنه مع التطور الذى حصل فى أواخر الثلاثينات، وبعد تطويع واستخدام الرياضة المناسبة لهذا الفرع من التحليل استطاع الإقتصادى الإنجليزي (هيكس)، بناء نموذج توازن عام، مطور، استناداً إلى قانون فالراس يعرف بإسم نموذج "ISLM".

وعلى الرغم من اختلاف أدوات تحقيق التوازن بإختلاف الأنظمة الإقتصادية حيث تأخذ الدول الرأسمالية المتقدمة بنظام السوق والإشارات السعرية فى ظل المنافسة الكاملة. بينما تنتهج الدول الإشتراكية نظام التخطيط فإن تحقيق التوازن قد ظل أمراً صعب المنال.

ذلك أن واقع الحياة فى الأولى يشير إلى عدم توافر شروط المنافسة. ولأن نجاح النظام الرأسمالى فى إدارة الموارد والتنسيق بين التصرفات ومعالجة الإختلالات بين قوى العرض والطلب، يتطلب وجود سوق تعمل بشكل جيد. وهذا أمر له شروط ومتطلبات فإذا غابت فإن الإقتصاد يواجه حالة أو أخرى من حالات فشل السوق. الأمر الذى أدى إلى تدخل حكومات هذه الدول فى النشاط الإقتصادى لتصحيح الإنحرافات.

فى حين فشلت الثانية – هى الأخرى – فى تحقيق التوازن الإقتصادى بين الإنتاج والإستهلاك، وهو ما أدى إلى الإستمرار فى إتجاه تعميق الإختلالات التى أدت إلى الإنهيار المدوى للنظم الإشتراكية بها.

إن فشل الأنظمة الإشتراكية لايعنى عدم مقدرة التخطيط على إدارة الموارد فى المجتمع، فالتخطيط نشاط علمى يلجأ إلى العقل فى إدارة شئون الإقتصاد، والمجتمع، ويستهدف عقلانية التصرفات، ورشادة السلوك والقرارات. والمقصود بالعلمية هنا أنه

نقيض العشوائيه والإرتجالية والتحكمية.

وعليه فإن التخطيط قد يخطئ الهدف، وقد يصيبه ويتوقف ذلك على مقدرة المخططين على التنبؤ بالسلوك الإستهلاكى ومقدار المتاح لهم من معرفة بالطاقات الإنتاجية المتاحة والمتوقعة فى المستقبل.

أما الدول المتخلفة إقتصاديا – أو مايطلق عليها الدول النامية من باب المجاملة – فإن معظمها يعاني من اختلالات هيكلية متباينة على الصعيد الإقتصادى والإجتماعى. على الرغم من انشغال الأدب الإقتصادى بقضايا التخلف والتنمية منذ بداية النصف الثانى من القرن الحالي.

وغني عن القول أن هذه الدول تزخر بموارد – تمكنها من إحداث ما ترغب فيه – متمثلة فى العوامل الإجتماعية، والتاريخية، والإقتصادية والطبيعية، التى بإستطاعتها التأثير فى نوع ومعدل التنمية الإقتصادية. إلا أن المشكلة التى تعترضها هى كيفية تحويل هذه الطاقات الكامنة إلى طاقات مؤثرة؟ حتى تسهم فى التقدم الإقتصادى بشكل فعال ومستمر. وبدلاً من ذلك ركزت كافة محاولاتها على رفع معدل النمو. وإن كانت قد أدت إلى تقريب الفجوه بين العرض والطلب إلا أنها قد أسهمت أيضاً فى إحداث المزيد من الإختلالات أو تعميقها أكثر مما كانت عليه فى جوانب أخرى.

ولقد ظهرت بعض المحاولات فى النمذجة الإقتصادية والتى تعتبر فاتحة الطريق لدراسة وتحليل أوضاع البلدان النامية مستهدفة وضع تصورات للمسار الصحيح لإقتصادياتها. منها نماذج كل من آثر الويس، وفاي وراني، وشيرى وبورنو بالإضافة إلى نموذجي هارود ودومار وكذلك النموذج الكينزى والنماذج لكلاسيكية الجديدة.

ومع بداية عقد الستينات ظهرت نماذج التوازن العام – على يد جوهانسن – وانتشرت على نطاق واسع فى أواخر السبعينات لما تتمتع به من مقدرة على تحليل السياسات التنموية على المستوى القومى.

ولقد تم تطبيق أول نموذج توازن عام على الدول النامية فى أوائل السبعينات. ثم

تطورت استجابة للمشكلات العملية التى ظهرت بعد عقدين من التركيز على النمو الإقتصادى فى هذه الدول، وفى وقتنا الراهن تعتبر أداة أساسية لتقييم آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. التى سارعت إليها تلك الدول مستهدفة من ورائها علاج الإختلال الحاد فى التوازن الإقتصادى من خلال وظيفتى التخطيط أولا والإنماء ثانياً.

ولقد كانت موريتانيا ولازالت فى طليعة تلك المجموعة، حيث تعاني من اختلالات هيكلية عميقة داخلية وخارجية أدت بها للدخول فى تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى، متخذة جملة من السياسات المالية والنقدية الإنكماشية. فى محاولة للوصول إلى التوازن العام. وعلى الرغم من التحسن الذي أتصف به الإقتصاد فى بعض جوانبه بفضل هذه الرامج. إلا أنه عرف سلبيات من نوع آخر تتمثل فى تزايد البطالة، وإرتفاع معدلات التضخم. وبالتالى مزيد من تعميق الإختلال.

وهنا تطرح الإشكالية التالية نفسها:

هل يرجع ذلك الإخفاق للأهتمام بعملية التنمية دون مراعاة للتوازن الإقتصادى؟ أم أنه نتيجة للأهتمام بمعالجة الإختلالات فى إطار التوازن السكوني؟

وعليه فإن هذا البحث يستهدف تحليل أبعاد العلاقة القائمة بين محددات التوازن العام فى الإقتصاد الموريتاني من جهة، ثم محاولة بناء نموذج توازن عام بناءاً على ذلك تتم فيه صياغة العلاقات الأكثر أهمية للواقع الإقتصادي، سواء التعريفية أو السلوكية أو الفنية أو التوازنية. منطلقاً من الفروض التالية:

- أن تحقيق التوازن هو الإستثناء بينما يسود اللاتوازن أغلب مجالات الحياة الإقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- فى ظل سيادة اللاتوازن يكون من الصعب إجراء عملية التنسيق بين مختلف الفعاليات الإقتصادية. مما يؤدى بالقطاعات التى تمتلك ذاتية الحركة الجزئية أو الكلية فى التحرك وفقاً لدوافعها الخاصة الأمر الذي يسهم فى مزيد من عدم التوازن.
- إن الوسيلة المفضلة للتغلب على قصور العرض تلك المتمثلة فى هدم التوازن الداخلي (فجوة الموارد المحلية) ومن ثم الخارجي (الإستدانة) أو تعميق اللاتوازن.

- انطلاقا من الفرض الثالث وتكرارا لنفس الأسلوب فإن الثقة الخارجية للتنمية الإقتصادية للبلد ستقل مما يؤدى إلى تراجع الإعتمادات الممنوحة أو الموعود بمنحها مما يزيد من مشروطيتها.

وقد قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تناول الأول الملامح الرئيسية للإقتصاد الموريتانى. أما الفصل الثانى فحاولنا من خلاله دراسة وتحليل الإقتصاد الموريتاني بواسطة مصفوفة الحسابات الإجتماعية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٩١. فى طريق بناء نموذج التوازن العام الذى عالجه الفصل الثالث.